اعتراضات ابن طولون على ابن مالك في شرح الألفية. جمعاً ودراسة

د.الطاهر عمار الدبار
كلية الآداب الأصابعة - جامعة غريان

الملخَّص:

يُعَدُّ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك من أهمّ شروح الألفية وأنفعها فصاحبه من النحاة المتأخرين، الذين وجدوا أمامهم من شروح الألفية والحواشي التي أقيمت عليها الشيء الكثير، ممّا أفاده وأغناه وجعل شرحه من أوفى كتب النحو إذ استوعب معظم القضايا النحوية ومذاهب النحاة واتجاهاتهم وشواهدهم.

وممّا يمتاز به شرح ابن طولون ترتيب المعلومات وتبويبها بطريقة تساعد على حسن الاستفادة منها، يضاف إلى ذلك وقوفه موقف الناقد من بعض ما جاء به ابن مالك، بأنْ كان يتعرَّض له بالنقد والإصلاح، أوً بالاستدراك عليه ويخالفه الرأي.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المسائل التي اعترض فيها ابن طولون على ابن مالك مع بيان آراء العلماء في تلك المسائل.

Abstract:

Prepare Explained son of Toulon on millennium owner from most important millennium and benefit it eloguence from Grammar. The late whose they found in front of them of Explanations millennium and Notes which set up on her . The Thing A lot from what stated and sing and make to explain from fuller books grammar the Absorb most issues grammar and Doctrins grammar and Thir dirctions and Their evidence and from what feature with it to explain son Toulon order the information and tabit inaway help on Hssan Benefit of which add to me Thet and standing up Attitude critic from some what came forehead son malik so much what it was exposed fpr him with cach and reform sometimes realizing on him and sometimes other disagree with him the opinion . This is the

study to me shed the light on matters which object in which son Toulon on son Malek with statement opinion scient at That matters.

مقدمـة:

الحمد لله الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أرسله ربه خير هادٍ ومعلم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أمَّا بعد...

فلقد وضع ابن مالك 672هـ خلاصته النحوية التي صاغها على بحر الرجز، وجمع فيها علمي النحو والصرف، وقد ذاع صيتها وبلغت شهرتها الآفاق، ولاقت قبولاً كبيراً في الوسط اللغوي، ونتج عن هذا القبول الذي لاقته اهتمام النحاة بشرحها وتوضيحها، حيث عكف عليها الدارسون والباحثون دراسةً وتحليلاً، وأقيمت عليها الشروح العديدة لأكابر العلماء، ومن تلك الشروح شرح ابن طولون953هـ وهو من النحاة الذين فصّلوا القول في توضيح أبيات الألفية، فقد شرحها شرحًا وافياً، وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من بصريّين وكوفيّين وبغداديّين وأندلسيّين، ولم يكن ابن طولون مجرَّد ناقل بل كان ذا نظرة نقدية ثاقبة ويظهر ذلك في اعتراضاته على ابن مالك صاحب الألفية، وهي موضوع هذا البحث الذي وسمته بعنوان (اعتراضات ابن طولون على ابن مالك في شرح الألفية جمعاً ودراسةً) وقد عرضته في مبحثين:

المبحث الأولُ:

التعريف بابن طولون:

هو محمد بن علي بن محمد ابن طولون[1] أمّا عن كنيته التي اشتهر بها وتناقلتها كتب التراجم فهي (أبو عبد الله)، ويلقّب بـ (شمس الدين) وهو اللقب الذي ذاع صيته ودوّنته كتب ترجمته[2]، أمّا عن شهرته التي عرف بها فهي "ابن طولون"[3].

ولد ابن طولون بصالحية دمشق من سفح جبل قاسيون سنة 880هـ تقريباً، من شهر ربيع الأول[4]، أمّا وفاته فكانت في جمادى الأولى سنة 953هـ، وقد أجمعت مصادر ترجمته على سنة وفاته دون خلاف[5].

مؤلفاته العلمية:

لابن طولون مؤلفات كثيرة لسعة اطلاعه وغزارة علمه، وكانت هذه المصنفات في علوم كثيرة وفنون مختلفة، شملت النحو وأصوله والتصريف واللغة والعروض والقوافي والمعاني والبيان وغيرها من العلوم، وقد أحصى منها محقّق شرح ابن طولون على الألفية واحداً وستين وسبعمائة مؤلفاً[6]، ولعل أهم هذه المصنفات (شرح ألفية ابن مالك) وهو شرح لم يأل صاحبه جهداً في شرح غوامض ألفية ابن مالك ، والإفصاح عن مجملها، فاستخلص أكثر مادته العلمية من عدّة شروح مشهورة لها، فجمع النقول وسرد الأقوال وناقش ورجّح بأسلوب سهل يسير، مع التزامه جانب الإيجاز والاختصار.

المبحث الثاني:

المسألة الأولى – رتبة المعرّف بالإضافة:

قال ابن طولون في شرح قول ابن مالك:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْني، وَالْغُلاَمِ، وَالَّذِي

(والمضاف بحسب المضاف إليه، كذا قال في التسهيل، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فأنّه في رتبة العلم)[7].

الدراسة:

حاصل ما ذكره ابن طولون في هذه المسألة ثلاثة أمور:

الأول: ما نسبه إلى ابن مالك من أنّ المضاف بحسب ما يضاف إليه.

الثاني: أنّ المضاف في رتبة ما أضيف له، إلا المضاف إلى الضمير فأنَّه في رتبة العلم، وهو ما صحّحه ابن طولون ونسبه إلى سيبويه.

الثالث: أنّ المضاف إلى المضمر في رتبة العلم، ونسبه إلى الأكثرين.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في هذه المسألة نجد أنّ النحويّين ذهبوا فيها إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

أنّ المضاف في رتبة ما أضيف إليه إلّا المضاف إلى الضمير فأنّه في رتبة العلم، وإنَّما كان المضاف إلى الضمير في مرتبة العَلَم، ولم يكن في مرتبة الضمير، الذي هو أقوى المعارف الستة دلالةً على التعيين؛ لأنَّ المضاف إلى الضمير قد يقع نعتًا للعلم في نحو قولك: مررت بزيد صاحبِك، فيلزم أنْ يكون النعت أشد قوة في التعريف من المنعوت، فلذلك جُعل في مرتبة العلم؛ لأجل مساواته له في التعريف.

جاء في كتاب الكواكب الدرية: (فالمضاف إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى اسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة...وهكذا إلا الاسم المضاف إلى الضمير؛ كـ"غلامي"، فأنَّه ليس في رتبة الضمير، بل هو في رتبة العَلَم؛ لأنَّه لو كان في رتبة الضمير لَمَا صحَّ: مررت بزيد صاحبك؛ لأنَّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، بل هي مساوية له في التعريف أو دونه، فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم صار "صاحبك" مساويًا لـ "زيد")[8].

واختاره ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه فقال: (وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فأنّه في رتبة العلم هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح)[9].

وقال أبو حيّان: (والمضاف في رتبة ما أضيف إليه إنْ كانت الإضافة محضة إلّا المضاف إلى المضمر، فإنّه في رتبة العلم)[10].

ونسبه السيوطي إلى سيبويه والأندلسيّين فقال: (إنّه في مرتبتهـ أي ما أضيف إليهـ إلّا المضاف إلى المضمر، فأنّه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيّون، لئلا ينقض القول بأنّ المضمر أعرف المعارف. ويكون أعرفها شيئين:

المضمر، والمضاف إليه. وعزي لسيبويه)[11].

ومن الذين اختاروا هذا المذهب خالد الأزهري فقال: (والصحيح ما نسب إلى سيبويه أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم)[12].

المذهب الثاني:

أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقاً، وذهب إلى ذلك المبرّد[13]، ورجّح الصبّان قول المبرّد فقال: (والأظهر عندي أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقاً كما ذهب إليه المبرّد، لاكتسابه التعريف منه)[14] .

المذهب الثالث:

أنّ المضاف في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمر، لأنّه اكتسب التعريف منه فصار مثله، وهو ما ذهب إليه الزمخشري فقال في المفصّل: (وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه)[15].

وتابعه ابن يعيش في أنّ المضاف بحسب ما يضاف إليه فقال: (فحكم المضاف حكم المضاف إليه، فإذاً ما أضيف إلى المضمر أعرف ممّا أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف ممّا أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف ممّا أضيف إلى ما فيه الألف واللام)[16]، وإليه ذهب ابن مالك، فقال في شرح التسهيل: (والمعرّف بالإضافة بحسب المضاف إليه)[17].

المذهب الرابع:

ذكره ابن هشام الخضراوي في الإفصاح، وهو أنّ المعرّف بالإضافة دون ما أضيف إليه، إلّا المضاف لذي "أل"[18].

ممَّا سبق يترجّح للباحث ما ذهب إليه الزمخشري وابن يعيش وابن مالك من أنّ المضاف إلى واحد من المعارف في مرتبة المضاف إليه مطلقاً، لأنّه اكتسب التعريف من إضافته للمعرفة.

المسألة الثانية- حكم الإخبار بظرف الزمان عن الذات:

قال ابن طولون في شرح قول الناظم:

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

(والصحيح المنع مطلقاً وما ورد من ذلك يؤوّل)[19].

الدراســـة:

ذكر الناظم أنّ اسم الزمان يخبر به في الغالب عن اسم المعنى، وقد يخبر به عن اسم العين، لأنّ (الغالب أنّ الإخبار باسم الزمان عن الجثّة لا يفيد)[20].

والحقّ أنّ العلماء ذهبوا في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

منع مجيء اسم الزمان خبراً عن الجثة إلّا مؤوّلاً، وهو رأي جمهور البصريّين، وسيبويه في الكتاب[21]، والمبرّد[22]، وابن السرّاج[23]، والفارسي[24]، والزجاجي[25]، والأنباري[26]، وابن عصفور[27]، وابن أبي الربيع[28]، والجرجاني[29]، والعكبري[30]، والأزهري[31].

قال سيبويه: (وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث)[32] .

واحتجّ البصريّون لرأي سيبويه بما يلي:

أولاً: لأنّ الجثث لا تختص بزمان دون زمان، قال العكبري: (وإنّما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثّة لعدم الفائدة، إذ كانت الجثّة غير مختصّة بزمان دون زمان. ألا ترى أنّ قولك: زَيْدٌ غَدَاً إذا أردت: مستقرٌّ غداً لا يفيد، إذ هو مستقرّ في كلّ زمان، وعلم السامع بذلك ثابت)[33] .

ثانياً: عدم الفائدة، لأنّ الشخص ليس كالحدث يحتاج إلى تقييده بما يقارنه، قال السهيلي: (فلا معنى لقولك: "زيدٌ اليوم" و"الغلام غداً" لأنّ الجثث ليست بأحداث فيحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وتأريخها بما يحدث معها)[34].

المذهب الثاني: جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة إذا أفاد، فإنْ لم يفد لا يجوز الإخبار به، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في قوله السابق، ومن الذين قالوا بهذا الرأي:

ابن السّيد[35]، وابن الطراوة[36]، وابن خروف[37]، وابن مالك[38]، والرضي[39]، وابن هشام[40]، وابن الناظم[41]، والأشموني[42].

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولاً: أنّ الضابط في الإخبار عن أسماء الذوات بظروف الزمان حصول الفائدة، فإنْ لم يفد لم يجز الإخبار به، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد :(وتأمّل في قولك "زيدٌ اليوم" هل تجده أفاد جديداً؟ فلمّا كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصحّ الإخبار بالزمان عن الذات إلّا إنْ أفاد فائدة على الوجه المشروط في اعتبار الكلام كلاماً)[43].

ثانياً: أنّ العرب تقول: "الهلال الليلة" فأخبر باسم الزمان وهو "الليلة" عن الجثّة وهو "الهلال" لتحقّق الفائدة.

ثالثاً: ما أنشده سيبويه:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحَهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ[44].

رابعاً: قال في الفصيح:(غلام حين بقل وجهه)[45].

وردّ البصريون ما استدلّ به أصحاب المذهب الثاني بما يلي:

منع البصريّون الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة، وما ورد من ذلك فمؤوّل، ولذلك أوّلوا ما استدلّ به هؤلاء فقالوا في قولهم "الهلال الليلة":إنّه على تقدير محذوف.

قال أبوعلي: (فأمّا قولهم:"الليلة الهلال" فعلى معنى: الليلة حدوث الهلال فحذف الحدوث، وأقام الهلال مقامه، ويجوز أنْ ترفع الليلة فتقول: الليلةُ الهلالُ على تقدير: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، فتحذف المضاف الذي هو الليلة كما حذفت الحدوث)[46] .

وقال ابن أبي الربيع:(وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح، لأنّ المقصود الإخبار عن ظهوره لنا)[47] .

وأمّا ما أنشده سيبويه:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحَهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ

فقال ابن أبي الربيع: (فإنّما جاز لمكان الصفة، وكذلك إذا قلت: كلّ يوم لك رجل مقتول، إنّما المعنى: كلّ يوم لك قتلُ رجل، وكذلك المعنى في البيت: أكلّ يوم أخذُ نَعَم لكم. هذا بلا شك هو المعنى. والقصد الإخبار عن الأخذ وهو حدث.

فقد أخبرت عن الحدث بالزمان، ثمّ عدل إلى هذا على جهة الاتساع، وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويغيّره)[48].

المذهب الثالث:

جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة إذا كان فيه معنى الشرط، قال أبو حيان: (وأجاز ذلك قوم بشرط أنْ يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرُّطَبُ إِذَا جَاءَ الْحَرُّ)[49] .

فالحاصل أنّ ابن طولون اختار ما ذهب إليه جمهور البصريين بأنّه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مطلقاً، وأنّ ما ورد من ذلك يؤوّل مخالفاً بذلك ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من جواز الإخبار إنْ أفاد.

بالمقارنة بين أقوال العلماء السابقة فالراجح عند الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الإخبار باسم الزمان عن الجثّة من غير تأويل إنْ أفاد، لأنّ المقصود من الكلام الفائدة، فإنْ لم يفد لم يقع خبراً عن الجثّة، (ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان، وظروف المكان إذا أفادت كانت أخباراً، وإنْ لم تفد لم تكن أخباراً)[50].

أمّا ما ذهب إليه جمهور البصريين من أنّه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مطلقاً، وتأوّلوا ما جاء ظاهره الإخبار على حذف مضاف، فإنّما أطلقوا القول بذلك، لأنّ الإفادة بها قليلة في هذا الكلام.

المسألة الثالثة: حكم حذف التاء من الفعل الماضي المسند للفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل.

قال الناظم:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قال ابن طولون في شرح القول السابق: (وقوله: "وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ" أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: "قال فلانة"، وظاهره أنّه ينقاس على قلّة، وليس كذلك بل هو شاذّ يقتصر فيه على السماع.

وأشار بقوله: ... ... وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

إلى قول عامر بن جوين الطائي:

[فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)[51].

الدراسة:

الغالب في اللغة أنّ الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً متصلاً حقيقيّ التأنيث، ولم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل، ولم يكن فعله "نعم، وبئس"، قال الرضي: (وإنْ كان الرافع نعم وبئس، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرّف)[52]، فيلزم تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الفعل الماضي، أو بتاء متحرّكة في أوّل الفعل المضارع، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾آل عمران/35، ونحو: قامت هند أو تقوم.

ومن غير الغالب حذف التاء من الفعل المسند للفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل، وقد أجاز ابن مالك في حذف التاء من الفعل المسند للفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل نحو: "قال فلانة" قياساً بقلّة، أمّا ابن طولون فذهب إلى أنّ ذلك شاذٌّ ويقتصر فيه على السماع.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء نجد أنّهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

جواز حذف التاء من الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي التأنيث بلا فصل، ومن النحويين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي سيبويه، وابن مالك، وابن الناظم، والرضي.

قال سيبويه: (وقال بعض العرب: قال فلانة)[53]، وقال في موضع آخر من الكتاب: (واعلم أنّ نِعْمَ تؤنّث وتذكّر، وذلك قولك: نعمتِ المرأةُ ، وإنْ شئت قلت: نِعْمَ

المرأة، كما قالوا ذَهَبَ المرأةُ . والحذف في نعمت أكثر)[54]، وفيه إشارة إلى جواز الحذف.

وقال ابن مالك: (واحترزت بقولي "ولا تحذف غالباً"من نحو قول بعض العرب قال فلانة، وذهب فلانة حكاهما سيبويه)[55]، ويقول في شرح الكافية الشافية مشيراً إلى جواز الحذف بقلّة: (وقد تحذف بلا فصل مع كون التأنيث حقيقيّاً)[56]، ومنه يتضح موقف ابن مالك من هذه المسألة وهو الجواز بقلّة.

وقد نحا الرضي نحو ابن مالك في إجازة الحذف فقال: (وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته)[57] .

وقال ابن عقيل:(قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنّث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدّاً، حكى سيبويه: "قال فلانة")(58).

وتبع ابن الناظم والده في إجازة الحذف بقلّة فقال: (حذف التاء من الماضي المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث غير المفصول لغة، حكى سيبويه أنّ بعض العرب يقول: "قال فلانة"، مع كون الفاعل ظاهراً متصلاً حقيقيّ التأنيث)[59].

المذهب الثاني: عدم جواز حذف التاء من الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي التأنيث بلا فصل، وهو قول المبرّد، فهو يرى أنّ حذف التاء في "نِعْمَ المرأة" و"قال فلانة" لكثرة دورانه في الكلام فحذفوا التاء لذلك، قال: (ومن قال: نِعْمَ المرأة وما أشبهه فلأنّهما فعلان قد كثرا، وصارا في المدح والذمّ أصلاً ، والحذف موجود في كلّ ما كثر استعمالهم إيّاه.

فأمّا ضرب جاريتُك زيداً، وجاء أمتُك، وقام هندُ ـ فغير جائز، لأنّ تأنيث هذا تأنيث حقيقي)[60].

فكلام المبرّد صريح في أنّ التاء لا تحذف من الفعل المسند لمؤنث حقيقي من غير فصل في الأفعال التي لم يكثر استعمالها.

وقد ردّ الرضي قول المبرّد فقال: (وأنكره المبرّد، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته)[61].

وردّه كذلك ابن ولاد قائلاً: (هذا كلام بيّن الفساد ظاهر الاختلال، وذلك أنّه حكى عن سيبويه أنّه روى عن بعض العرب، قال فلانة، ثمّ خطّأه في ذلك، وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة، لأنّه ليس بقياس قاسه فيردّ عليه ويخطّأ فيه، وإنّما ذكر أنّ بعض العرب قال ذلك، فإنْ كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل بجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلّمت بفرع يخالف أصله، وذكر عن سيبويه أنّ قال فلانة قليل، ثمّ قال: وهذا لا يجوز، لأنّه لم يوجد في قرآن ولا شعر ولا كلام فصيح، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام لما نسبه إلى الضعف والقلّة)[62].

المذهب الثالث:

أنّ حذف التاء من الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي التأنيث بلا فصل شاذٌّ ويقتصر فيه على السماع.

وممّن قال بذلك ابن هشام، قال: (وشَذَّ قول بعضهم "قال فُلَانَةُ" وهو رديء لا ينقاس)[63].

وقال الشيخ خالد الأزهري: (وشذّ قول بعضهم: قال فلانة، حكاه سيبويه عن بعض العرب، وهو رديء لا ينقاس، فيقتصر فيه على السماع)[64]، وإليه ذهب ابن طولون.

ومن خلال عرض أقوال العلماء في هذه المسألة يرى الباحث أنّ الراجح حذف التاء بقلّة من الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي التأنيث بلا فصل استناداً إلى ما رواه سيبويه عن بعض العرب، فهو الرأي الحقيق بالقبول، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في أرجوزته النحوية، ومع قلته فإنّه يجوز القياس على ما رواه سيبويه، (لأنّ التمسّك بالتعليل مع وجود النص على خلافه لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلّم به أهلها)[65].

المسألة الرابعة: مسوّغ إعمال اسم الفاعل في :" يا طالعاً جبلاً" ونحوه

قال الناظم: كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلْ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيَاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

قال ابن طولون في شرح قول ابن مالك السابق: (أنْ يلي حرف النداء، نحو: "يا طالعاً جبلاً"، والظاهر أنّ هذا الاسم اعتمد على موصوف، لأنّ التقدير: "يَا رَجُلاً طَالِعَاً جَبَلاً" ، وليس حرف النداء ممّا يقرّب من الفعل، لأنّه خاص بالاسم)[66].

الدراسة:

اسم الفاعل: ما دلّ على حدث وفاعله، جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحيّة للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال[67].

وعرّفه في التسهيل بقوله:(هو الصفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي)[68].

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط منها:

1ـ أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنّه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو: "أنا ضارب زيداً غداً أو الآن"، فلو كان بمعنى المضي لم يعمل، لأنّه لم يشبه فعله فيما ذكر، فلا تقول: أنا ضارب زيداً أمس، وأجاز عمله الكسائي[69]. وتبعه ابن هشام[70] .

2ـ أنْ يعتمد على شيء قبله، وإلى هذا الشرط أشار ابن مالك بقوله:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيَاً أَوْ جَاء صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

والذي يعنينا هنا هو بيان مسوّغ إعمال اسم الفاعل في "يا طالعاً جبلاً " ونحوه، فابن مالك ذكر هنا أنّ من مواضع اعتماد اسم الفاعل على شيء قبله أنْ يعتمد على حرف النداء، أي أنّ مسوّغ إعمال اسم الفاعل عمل فعله في قولنا :"يا طالعاً جبلاً" ونحوه أنّه قد ولي حرف نداء، غير أنّ ابن طولون اعترضه على ذلك، موضّحاً أنّ السبب في إعمال اسم الفاعل عمل فعله اعتماده على موصوف محذوف، تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً.

وأوّل من اعترض على ابن مالك في بيان مسوغ إعمال اسم الفاعل في "يا طالعاً جبلاً"" ونحوه ابنه بدر الدين حيث قال في شرحه على الألفية: (والمسوّغ لإعمال

"طالعاً" هنا هو اعتماده على موصوف محذوف، تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنّه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، لأنّ النداء من خواص الأسماء)[71].

ولقد نحا نحو هذا الاتجاه عدد من شرّاح الألفيّة، قال في التوضيح :(ومنه "يا طالعاً جبلاً" أي: يا رجلاً طالعاً، وقول ابن مالك إنّه اعتمد على حرف النداء سهو، لأنّه مختصّ بالاسم، فكيف يكون مقرّباً من الفعل؟)[72].

وتبعه خالد الأزهري، في اعتبار أنّ ما ذهب إليه ابن مالك سهو، وأنّ الاعتماد على حرف النداء ليس مسوّغاً لإعمال اسم الفاعل، بل المسوّغ هو موصوف محذوف، فقال: (وقول ابن مالك في النظم:

..... أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيَاً أَوْ جَاء صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

تصريح منه أنّه اعتمد على حرف النداء، وذلك سهو، لأنّ المعتمد عليه ما يقرّب الوصف من الفعل، وحرف النداء لا يصلح لذلك، لأنّه مختصّ بالاسم لكونه من علاماته)[73] .

وتابعهم الخضري في حاشيته فقال: (الصواب أنّ المسوّغ الاعتماد على الموصوف المقدّر، إذ التقدير يا رجلاً طالعاً جبلاً، لأنّ حرف النداء مختصّ بالاسم فكيف يقرّبه من الفعل)[74].

وقال المكودي:(والظاهر أنّ هذا ممّا اعتمد على الموصوف، لأنّ التقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس حرف النداء ممّا يقرّب من الفعل، لأنّه خاصّ بالاسم)[75].

وتابعهم الأشموني سابقيه في هذا الاعتراض بقوله: (والمسوّغ إنّما هو الاعتماد على الموصوف المقدّر)[76].

واكتفى أبو حيان[77] بحكاية هذا الاعتراض على الناظم دون تصريح بموقفه من ذلك، وتبعه المرادي[78]، وابن عقيل يقول في كتابه المساعد: (وقال ابنه:المسوّغ فيه الموصوف المقدّر لاحرف النداء، لأنّه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، لأنّ النداء من خواصّ الأسماء)[79].

بعد عرض رأي العلماء في هذه المسألة نجد أنّ الخلاف خلاف لفظيّ بين ابن مالك ومن تبعه في أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله اعتماداً على حرف النداء، وابن طولون ومن تابعه يرون أنّ اسم الفاعل عمل نظراً إلى الموصوف المحذوف. فالموصوف المحذوف فيما قدّروا هو المنادى، وجملة النداء تشتمل على عنصرين: حرف النداء، والمنادى، فالذي بقي في ظاهر المثال حرف النداء فجعله ابن مالك مسوّغاً لإعمال اسم الفاعل، والذي رآه ابن طولون ومن تبعه نظروا إلى العنصر الثاني من جملة النداء، وهو المنادى وابن مالك عندما نظر إلى لفظ حرف النداء فيستتبع معه القول بأنّ المسوّغ جملة النداء الباقي منها حرف النداء، فرأي ابن مالك أسدّ من رأي ابن طولون ومن تبعه، وكان الأولى أنْ يقولوا بدلاً من الموصوف المحذوف المنادى المحذوف.

المسألة الخامسة: الضبط الإعرابي للاسم واللقب إذا كانا مفردين.

قال الناظم: وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمَاً، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

قال ابن طولون في شرح قول ابن مالك السابق: (يعني: أنّ اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين، أي: غير مضافين ولا أحدهما كـ "سعيد كرز" بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي، وهو في الأصل: خرج الراعي فأضف الاسم إلى اللقب وجوباً، ولا مدخل هنا للكنية فإنَّها من قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أنْ يكون اللقب هو المضاف إليه، لأنّه قد ذكر قبل هذا أنَّه يجب تأخيره، وهذا مذهب جمهور البصريين.

ويردّه النظر من جهتي الصناعة والسماع:

أمّا الصناعة: فلأنّا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهو باطل.

وأمّا السماع فقولهم:"هذا يحيى عينان" بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين)[80].

الدراسة:

لم يختلف العلماء في اجتماع الاسم واللقب مفردين، لكنّهم اختلفوا في الضبط الإعرابي للّقب الواقع بعد الاسم مفردين، وقد ذكر ابن طولون الخلاف في هذه المسألة، واختار ما ذهب إليه الكوفيون دون أنْ ينصّ على ذلك من جواز الإتباع والإضافة في اجتماع الاسم واللقب مفردين، حيث إنّه نصّ فقط على ما ذهب إليه جمهور البصريين من وجوب الإضافة مع ردّه مذهبهم، فالواضح أنّ ابن طولون يظهر اختياره بطريقة ردّ المذهب الذي يخالفه فيفهم من ذلك اختياره.

فابن طولون اختار ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين من جواز الإتباع والإضافة في اجتماع الاسم واللقب مفردين مخالفاً بذلك ما ذهب إليه ابن مالك في نظمه من وجوب الإضافة فقط.

وقد اختلف العلماء في الحكم الإعرابي للاسم واللقب إذا اجتمعا:

أولاً: أنْ يجتمع الاسم مع اللقب ويكونا مفردين كـ "سعيد كرز" ، واختلفوا فيها على مذهبين:

المذهب الأول:

يجب إضافة الاسم إلى اللقب، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قال في الكتاب: (إذا لقبّت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: "هذا سعيدُ كُرْزٍ)[81]، وتبعه الزمخشري في وجوب إضافة الاسم إلى اللقب مفردين فقال في المفصّل:(وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب، أضيف اسمه إلى لقبه، فتقول:"هذا سعيدُ كرز، وقيس قفّة")[82].

المذهب الثاني:

جواز الإتباع بالرفع بدلاً أو بياناً، والقطع أيضاً، فيرفع "كرز" خبراً لمحذوف، أو ينصب على إضمار "أعني"، مع جواز الوجه السابق وهو الإضافة، وهو مذهب الكوفيين، وعلى رأسهم الفرَّاء وبعض البصريين كالزجَّاج[83]، و(السيوطي[84].

وهذا المذهب هو اختيار ابن مالك في كتابيه الكافية الشافية وشرح التسهيل، فقال:

(وَالِاسْمُ قَدِّمْ إِنْ يُلَاقِ اللَّقَبَا وَأَتْبِعَنْ إِنْ بَعْضُهَا تَرَكَّبَــا
أَوْ رُكِّبَا مَعَاً وَحَيْثُ أُفْـرِدَا أَضِفْ وَإِنْ تُتْبِعْ فَلَنْ تُفَنِّدَا)[85]

وقال في شرح التسهيل: (فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة كسعيد كرزٍ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة، لأنّها على خلاف الأصل، فبيّن استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلّا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنّهما على الأصل[86].

وهو اختيار عدد من الشرّاح كابن الناظم في شرحه على الألفية، والرضي في شرح الكافية، وابن هشام في أوضح المسالك، والشيخ خالد الأزهري في التصريح، والصبّان.

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ ما ذهب إليه جمهور البصريين مردود من جهتي الصناعة والسماع:

أمّا الصناعة: فلأنّا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهو باطل.

وأمّا السماع: فقولهم:"هذا يَحْيَى عَيْنَانُ" بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين[87].

وأجاب البصريون عن الأول: بأنّه من إضافة المسمّى إلى الاسم، فمعنى: "جاءني سعيدُ كرزٍ" بالإضافة: جاءني مسمّى هذا الاسم.

وأجيب عن الثاني: بأنَّه يحتمل أنْ يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً[88].

ثانياً: أنْ يجتمع الاسم واللقب ويكونا غير مفردين:

بأنْ يكونا مضافين، نحو: "هذا عبدالله زين العابدين"، أو يكون الأوّل مضافاً والثاني مفرداً، نحو: "عبدالله كرز"، أو يكون الأول مفرداً والثاني مضافاً، نحو: "هذا زيد أنف الناقة" .

فالمختار هو امتناع الإضافة، وتعيّن الإتباع بياناً أو بدل كل من كل، أو القطع إلى الرفع بإضمار "هو"، أو إلى النصب بإضمار "أعني".

وذهب الرضي إلى أنّ أوّلهما إذا كان مفرداً جاز إضافة الاسم إلى اللقب، نحو: "هذا زيد أنف الناقة"[89].

الذي يراه الباحث راجحاً جواز الإتباع والإضافة إذا اجتمع الاسم مع اللقب وكانا مفردين كما هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين وهو ما ذهب إليه ابن طولون.

وأمّا ما ذهب إليه الرضيّ من جواز الإضافة إذا كان أوّلهما مفرداً فإنّه لم يقم به دليل، ولذلك فإنَّ المختار الإتباع إذا اجتمع الاسم واللقب وكانا غير مفردين.

المسألة السادسة: حكم تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول.

قال الناظم: وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

عرض ابن طولون خلاف العلماء في هذه المسألة تفصيلاً، فذكر أنّ تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير، نحو: "خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ"، لأنّ الضمير وإنْ عاد على متأخّر فإنّ المفسّر للضمير مقدّم في النيّة، لأنّ تقديمه هو الأصل.

أمّا تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل، نحو: "زَانَ نَوْرُهُ الشِّجَر"، لأنّ الضمير المتلبس به عائد على متأخّر لفظاً ورتبة، لأنّ المفعول به في نية التأخير.

ثمّ فصل القول في رأي العلماء في هذه المسألة فذكر أنّ أكثر النحويين لا يجيز هذا في شعر ولا في نثر، وأجازه فيهما الأخفش، وابن جني، والطُّوَال، وابن مالك في التسهيل.

ثمّ ذيّل كلامه بذكر الرأي المختار عنده فقال: (والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة)[90].

الدراسة:

كثر تقديم المفعول المتلبّس بضمير الفاعل على الفاعل، وشاع ذلك في لسان العرب، ولم يستأثر به قوم دون قوم، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه، لأنّه وإنْ دلّ على متأخّر في اللفظ عائد على متقدّم في الرتبة[91]، أمّا تقديم الفاعل المتلبّس بضمير المفعول فقضيّة مختلف فيها بين النحويّين، وإليها أشار ابن مالك في قوله:

... ... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَر

وعن حكم تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول نجد أنّ العلماء ذهبوا فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: منع تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول شعراً ونثراً، وقد ذهب إلى هذا الرأي أكثر النحويّين، فلا يجوز عندهم: "ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدَاً"، وحجّتهم أنّ رتبة الضمير التأخير عن مظهره، فإذا تقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى لم يجز أنْ ينوى به غير رتبته.

قال الفارسي: (وكذلك جاز: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر،لأنّ التقدير به التأخير، فكما أنّك لو قلت:"ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ" لكان إضمار "زيد" بعد جري ذكره، فكذلك إذا قدّم والنيّة به التأخير. ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدَاً لم يجز كما جاز ذلك في المفعول به)[92] .

وقال الزمخشري: (والأصل فيه أنْ يلي الفعل لأنّه كالجزء منه فإذا قدّم عليه غيره كان في النيّة مؤخّراً ومن ثمّ جاز "ضَرَبَ غلاَمَهُ زَيْدٌ" وامتنع "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدَاً)[93]، وقال ابن الشجري في قوله:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

(أعاد الهاء إلى المفعول وهي متصلة بالفاعل وكلاهما في رتبته، كقولك: "ضرب غلامُهُ زيداً" ولم يجز ذلك أحد من النحويّين، لأنّ رتبة الضمير التأخير عن مظهره، فإذا تقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى لم يجز أنْ ينوى به غير رتبته، واستعماله في الشعر من أقبح الضرورات)[94].

والأصل عندهم تأخير الفاعل هنا فيجوز: "زَانَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ"، و"جَزَى أبَا الغيلان بنوه"، وعليه نزل القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ البقرة/124 ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ﴾غافر/52.

المذهب الثاني:

جواز تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول شعراً ونثراً، وممّن قال بذلك الأخفش، وابن جني، والطوال من الكوفيّين[95]، واختار هذا المذهب ابن مالك في كتابه التسهيل، والرضي في شرح الكافية.

واحتجّ هؤلاء بالسماع شعراً ونثراً، فمن الشعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

قال ابن جني: (... وأمّا أنا فأجيز أنْ تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ [جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ]

عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة)[96].

وقول الشاعر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيَاً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

فقدّم الشاعر الفاعل وهو "أعماله" على المفعول وهو "المرء" مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

فإنّ المفعول في قوله: (كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ) و(وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى) متأخّر عن الفاعل مع أنّ الفاعل متلبّس بضمير المفعول، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين.

ومن النثر قال ابن مالك:(والصحيح جوازه لوروده عن العرب... ولأنّ جواز نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدَاً أسهل من جواز ضربوني وضربت الزيدَيْن، ونحو: ضَرَبْتُهُ زَيْدَاً على إبدال زيد من الهاء... وكلاهما فيه ما في ضرب غلامُهُ زيداً من تقديم ضمير على مفسِّر مؤخّر الرتبة)[97].

المذهب الثالث:

جواز تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول في الشعر دون النثر، ومن العلماء الذين قالوا بذلك ابن هشام، قال:(والصحيح جوازه في الشعر فقط)[98]، وخالد الأزهري يقول في التصريح: (وهو الإنصاف لأنّ ذلك ورد في الشعر فلا يقاس عليه)[99]، وتابعهم الأشموني في قوله: (وقد أجاز ذلك بعض النحاة في الشعر دون النثر، وهو الحقّ والإنصاف، لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر)[100].

ممّا سبق يتبيّن أنَّ ما ذهب إليه الأخفش وابن جني وأبو عبد الله الطوال، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مالك من جواز تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، وفي ذلك يقول محمد محيي الدين عبد الحميد في هذه المسألة:(ونرى أنّ الإنصاف وإتباع الدليل يوجبان علينا أنْ نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه، وإنْ كان الجمهور على خلافه؛ لأنّ التمسُّك بالتعليل مع وجود النص على خلافه لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلّم به أهلها)[101].

الخاتمة:

1 ـ خالف ابن طولون ابن مالك في رتبة المعرّف بالإضافة حيث ذهب إلى أنّ المضاف إلى المضمر في رتبة العلم وهو ما ذهب إليه سيبويه.

2 ـ يرى ابن مالك أنَّ جواز الإخبار بظرف الزمان عن الذات إنْ أفاد وخالفه ابن طولون في أنَّ الصحيح منع الإخبار بظرف الزمان مطلقاً أفاد أم لم يفد تابعاً في ذلك لجمهور البصريين.

3 ـ ظاهر قول ابن مالك في مسألة حذف التاء من الفعل الماضي المسند للفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل أنّه ينقاس على قلّة، أمّا ابن طولون فذهب إلى أنّ ذلك شاذ ويقتصر فيه على السماع، وما ذهب إليه ابن مالك هو الرأي الحقيق بالقبول لأنّه يستند إلى ما رواه سيبويه عن بعض العرب، ومع قلته يجوز القياس عليه.

4 ـ في مسألة إعمال اسم الفاعل اشترط ابن مالك أنْ يلي اسم الفاعل حرفَ نداء، واعترضه ابن طولون بأنّ المسوّغ للعمل بعد حرف النداء اعتماده على موصوف مقدّر، وهو خلاف لفظي، ورأي ابن مالك أسدّ من رأي ابن طولون ومن تبعه، لأنّه نظر إلى لفظ حرف النداء فيستتبع معه القول بأنّ المسوّغ جملة النداء الباقي منها حرف النداء، وكان الأولى أنْ يقولوا بدلاً من الموصوف المحذوف المنادى المحذوف.

5 ـ في مسألة الضبط الإعرابي للاسم واللقب إذا كانا مفردين ذهب ابن مالك إلى وجوب إضافة الاسم إلى اللقب، أمّا ابن طولون فذهب إلى أنّ ذلك مردود من جهتي الصناعة والسماع، وهو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين.

6 ـ أجاز ابن مالك في التسهيل جواز تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول في الشعر والنثر، أمَّا ابن طولون فذهب إلى جوازه في الشعر فقط للضرورة، وما ذهب إليه ابن مالك أولى لشدة اقتضاء الفعل للمعول كاقتضائه للفاعل.

هوامش البحث:

1ـــ الغزي: الكواكب السائرة 1997م، 51/2

2ـــعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين 51/11

3ـــ الغزي: الكواكب السائرة 1997م، 52/2

4ـــ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين 51/11

5ـــ ابن العماد الحنبلي: شئرات الذهب1993م، 428/10 .

6ـــ ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق : عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423ه ـــ 2002م ، ص10.

7ـــ المصدر السابق ص94، 95.

8 ـــ محمد بن أحمد عبدالباري: الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، 107/1.

9 ـــ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1419ه ـــ 1998م. .207/1.

10ـــ أبوحيان: ارتشاف الضرب ،908/2.

11 ـــ السيوطي: همع الهوامع ، 193/1.

12ـــ خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1421،1هـ ـ 2000م ،96/1.

13ـــ محمد بن يزيد المبرّد: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة 1415هـ ـ 1994م، 282/4

14ـــ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : 107/1.

15ـــ الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، منشورات محمد علي بيضون،بيروت،ط3، 2011م،242 .

16ـــ ابن يعيش: شرح المفصل، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.،155/5.

17ـــ ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق :عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410ه ـــ 2006م.129/1.

18ـــ السيوطي: همع الهوامع ،193/1

19ـــ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ص188.

20ـــ محمد محيي الدين عبدالحميد: منحة الجليل، 214/1 .

21ـــ سيبويه:الكتاب، تحقيق:عبدالسلام محمد هارون،الناشر مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1408ه ـــ 1988م.
، 136/1.

22ـــ محمد بن يزيد المبرّد :المقتضب، مصدر سابق، 132/4.

23ـــ ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3 ،1417ه ـ 1996م.، 63/1.

24ـــ أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389ه ـــ 1969م.، ص49

25ــ الزجاجي: الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1،1404ه ـــ1984م. ص39.

26ــ الأنباري: أسرار العربية، ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العربية، بيروت ، ط1، 1418ه ــ 1997م، ص 76، 77.

27ــ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق 1/355،356.

28ـ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1407ه ـــ1986م ، 600/2

29 ـ عبدالقاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م، 1/289 ـ291.

30 ـ العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416ه ـــ 1995م،1/140.

31 ـ خالد الأزهري: التصريح، مرجع سابق، 1/208.

32ــ سيبويه: الكتاب، مصدر سابق 1/136.

33ــ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/140.

34ــ السهيلي: نتائج الفكر، ص329.

35ـــ ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص152

36ـــ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، 1/601.

37ـــ ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، 1/390،391

38ـــ ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1/60، 61

39ـــ الرضي: شرح الرضي على الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م. ، 248/1،249

40ـــ ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.، 203/1.

41ـــ ابن الناظم: شرح ابن الناظم على الألفية، ص79،

42 ـ الأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط2، 1358هـ، 1939م، 266/1.

43ـ محمد محيي الدين عبدالحميد، عدة السالك،202/1.

44ـ سيبويه: الكتاب، مصدر سابق،129/1.

45ـ الهروي: التلويح في شرح الفصيح، ص72.

46ـ أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، مرجع سابق،49/1.

47ـ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق ،603/1.

48ـ المرجع السابق،603/1.

49ـ أبوحيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998م.،1123/3.

50ـ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، نرجع سابق.601/1.

51ـ ابن طولون، مصدر سابق، ص 318، 319.

52ـ الرضي: شرح الرضي على الكافية،341/3.

53ـ سيبويه: الكتاب، مصدر سابق،38/2.

54ــ المصدر السابق،178/2.

55ــ ابن مالك: شرح التسهيل، مصدر سابق، 48/2.

56ــ ابن مالك: شرح الكافية الشافية،132/1.

57ــ الرضي: شرح الرضي على الكافية،341/3.

58ــ ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400ه ـــ 1980م، 92/2).

59ــ ابن الناظم:شرح ابن الناظم، ص163.

60ــ المبرّد: المقتضب، مصدر سابق،144/2.

61ــ الرضي: شرح الرضي على الكافية مرجع سابق،341/3.

62ــ ابن ولاد: الانتصار لسيبويه على المبرّد، 124.

63ــ ابن هشام: أوضح المسالك، 112/2.

64ــ خالد الأزهري، التصريح، مرجع سابق ، 408/1.

65ــ محمد محيي الدين عبدالحميد : منحة الجليل،110/2.

66ــ ابن طولون: مصدر سابق ، 496/1.

67ــ عبدالرحمن المكودي : شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417ه ـــ 1996م، ص179.

68ــ ابن مالك: شرح التسهيل، مصدر سابق، ص 136.

69ــ صدر الدين الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي، ص79 .

70ــ السيوطي: همع الهوامع، 81/5.

71ــ ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص302 .

72ــ ابن هشام: أوضح المسالك، مصدر سابق، 202/1، 203.

73ــ خالد الأزهري: التصريح، مرجع سابق، 13/2.

74ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:25/2.

75ــ المكودي: شرح المكودي، مصدر سابق، ص 164.

76ــالأشموني: منهج السالك على ألفية ابن مالك ، مصدر سابق ، 55/4.

77ــ أبوحيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب،5/ 2270.

78ــ المرادي: توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك،850/2.

79ــ ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق 1400ه ــ 1980م.،196/2 .

80ــ ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، مصدر سابق 123/1.

81ــ سيبويه:الكتاب، مصدر سابق، 294/3.

82ــ الزمخشري: المفصّل، مصدر سابق، ص36.

83ــ الرضي: شرح الكافية، مرجع سابق،239/2.

84ــ جلال الدين السيوطي : البهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق : أحمد إبراهيم محمد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1433ه ـــ 2012م.، ص102.

85ــ ابن مالك: شرح الكافية الشافية،31/1.

86ــ(ابن مالك: شرح التسهيل، مصدر سابق،173/1).

87ــ ابن طولون : شرح ابن طولون، مصدر سابق ، 123/1.

88ــ خالد الأزهري: التصريح، مرجع سابق،135/1.

89ــ الرضي: شرح الكافية، مرجع سابق، 265/3 .

90ــ ابن طولون: شرح ابن طولون،مصدر سابق 325/1، 326.

91ــ محمد محيي الدين عبدالحميد، عدّة السالكإلى تحقيق أوضح المسالك، 125/2.

92ــ أبوعلي الفارسي: الإيضاح العضدي،64/1.

93ــ الزمخشري:المفصّل، مصدر سابق،ص47.

94ــ ابن الشجري: الأمالي الشجرية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1349ه.،152/1.

95ــ البغدادي: خزانة الأدب، 277/1.

96ــ ابن جني: الخصائص، 294/1.

97ــ ابن مالك: شرح التسهيل، مصدر سابق، 161/1.

98ــ ابن هشام: أوضح المسالك، مصدر سابق، 125/2.

99ــ الأزهري: التصريح، مرجع سابق،416/1.

100ــ الأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق،198/2.

101ــ محمد محيي الدين عبدالحميد: منحة الجليل،110/2 .

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1 ـ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1407هـ ـ1986م.

2 ـ شرح جمل الزجاجي، ابن خروف،رسالة دكتوراه، للدكتورة سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى 1419هـ.

3ـ ابن السرّاج : الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3 ،1417هـ ـ 1996م.

4 ـ ابن السيد البطليوسي: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

5ـ ابن الشجري: الأمالي الشجرية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1349هـ.

6 ـ ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1423هـ ـ 2002م.

7 ـ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1419هـ ـ 1998م.

8 ـ ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق 1400هـ ـ 1980م.

9 ـ ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ ـ 2006م.

10 ـ ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.

11 ـ ابن يعيش: شرح المفصل، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

12 ـ أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ ـ 1969م.

13 ـ أبوحيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998م.

14 ـ الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العربية، بيروت ، ط1، 1418هـ ـ 1997م.

15 ـ جلال الدين السيوطي: البهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق: أحمد إبراهيم محمد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1433هـ ـ 2012م.

16ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

17 ـ خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1421هـ ـ 2000م.

18 ـ الرضي: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

19. الزجاجي: الجمل في النحو، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ ـ1984م.

20. الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، منشورات محمد علي بيضون،بيروت،ط3، 2011م.

21 ـ سيبويه: الكتاب، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م.

22 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ ـ 1980م.

23 ـ شرح الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط2، 1358هـ، 1939م.

24ـ عبدالرحمن المكودي: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ ـ 1996م.

25ـ عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م.

26ـ العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ ـ 1995م.

27 ـ محمد بن يزيد المبرّد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1415هـ ـ 1994م.

28ـ المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ ـ 2001م.